***" إنّ الـــمرأة والديــــــــن في الإسلام يشكّلان زوجـــــا ملعونا"***

***أندزيان***

***" لا أحد من رجال السياسة يؤمن بما تقوله الــــــــــــــتوراة***

***ولكنّهم على أتمّ الاقتناع دائما بأنّها تقول ما يريدون هم قوله"***

 ***برناردشو***

***عنوان المداخلة*:**

**النســـويّة المغاربيّة : قراءة في الأطر المعرفية للخطاب الفقهي**

**كتاب: " بُنيان الفحولة لـ ( د. رجاء بن سلامة) دراسة تحليلية**

**الملخّص**

ترتبط النسوية الإسلامية بتحرير الرؤية الدينية التقليدية لقضايا المرأة. ولقد اتّخذت من فكرة " تثوير الخطاب الفقهي السائد" مدخلا فكريا ومعرفيا لأهدافها، والتي ترى أنّ الإسلام السيّاسي، هو الذي كرّس ويكرّس تخلّف المرأة في مجتمعاتنا العربية. بما يقتضي القول بتاريخيته، ومن ثمة نسبيّة أحكامه وتشريعاته. ومن هذا الباب انفردت حركة نسوية متطرّفة في مطالبها، تحت مظلّة " النسوية الإسلامية" لتنادي بضرورة إعادة تأويل وفهم النص، وذلك بإعمال " العقل"، بدلا عن آلية" النقل" كمدخل لحقوق المرأة في الإسلام، متّخذة من ميثاق " حقوق الإنسان العالمي"، مرجعية لفهم النص الديني وتأويله، وذلك بما يتماشى ومتغيّرات حياة الإنسان. فبالغت في تطرّفها، وحادت بذلك عن أهمّ وأسمى مطالبها، والمتمثلة في النهوض بمكانة وأدوار المرأة العربية المسلمة.

**La résumé :**

Le féminisme islamique, est tributaire de la libération de la vision religieuse traditionnelle pour ce qui est des causes de la femme. Révolutionner le discours exégétique dominant est pour lui une introduction intellectuelle et cognitive à ses objectifs. Ainsi l’arrièration de la femme dans nos sociétés arabes, est imputée à l’islam politique depuis le début, cette historialité pose le problème du realisme de ses jugement, et législations de ce point de vue . un mouvement féministe radical s’est distingué , sous le couvert du féminisme islamique, en revendiquant la nécessaire réinterprétation du texte, eu s’appuyant plutôt sur la raison pour aborder les droits de la femme en islam. Le texte religieux est compris et interprété sur la base de la clarté internationale des droits de l’homme en harmonie avec les besoins de la vie humaine, cette radicalité exagérée a conduit ce mouvement a’ s’écarter de ses principales revendications a’ savoir l’amélioration de la situation et le rôle des femmes musulmanes arabes.

**1ـ الأطرالفكرية والمعرفية للخطاب الفقهي:**

لقد تمخضت "**الحركة النسوية العربية**"، عن تصـــــــارع تيـاريّن متناقضين هما: تيار "الإسلام السياسي"، وتيّار "الليبرالية الجــــــــديدة"ـ طامحة كأيّ تيّار آخرـ إلى إيجاد فضاء من الحـــرّية والعــــدالة والمســــاواة، في مناخ عربي طبعته التحالفات الإيديولـوجية**\***والصراعات السياسيةوالدينيةوانتهكته الأغراض والمصالح البراغماتية التي من شأنها أن تسهم في دفع هذا التيار تحجيمه.

ولربّما يجرّنا هذا المنطلق للحديث عن "هويّة "هذه الحركة، فهي ليست ـ كما يردّد خصـــومهاـ مجرّد صدى للحركة النسوية الغربية، وإنّما جاءت وليدة حاجة عربية ماسّة لما يتخبّط فيه العالم العربي من توتّرات بين أطراف وكتل متصارعة سيّــاسيا واجتماعيا ودينيّا وفكـــريّا، ولا أعتقد ـ في مثل هكــــذا ظروف ـ أن قضايا المرأة ستكون بمعزل عن الحركيّة العامـــة(1). كما أنّه لا مجال للحديث عن "الحداثة العربية" بمعزل عن إثارة القضايا النسوية، ذلك أّنّه لا حداثة ـ أصلا ـ دون الحديث عن تاريخ نضال المرأة العربية من أجل نيل حقوقها المشروعة، على اعتبار أنّ جلّ قضايا النهضة لم تطرح بمعزل عن قضايا المرأة.

 لقد أدّت حركات التحديث العربي إلى تغيير منطق النظرة إلى ثوابت وحدود كثيرة لطالما كانت من المسلّمات ، ولعلّ من أهمّ تلك الثوابت "الخطاب الديني"، وهو الأمر الذي جعل العقل الإسلامي ـ مع تحمّسه الرّسمي للإندراج في التمشّي الحداثي ـ يتردّد في اتّخاذ طريقه، لأنّه تعوّد البقاء في المعلوم، والتخوّف من مجابهة المجهول(2). لأنّ فعل التحديث يبدأ أوّلا من الالتزام بعملية نقد الذات، بما يوجب وضع حدّ لتلك العلاقة الشيزوفرنية بالماضي، باعتباره حاميّا شرعيّا لـ (الكتاب والسنّة). وهو الأمر الذي أوجب استحالة تخلّص العرب من تلك النظرة الفقهيّة للتاريخ(3).

 إنّ المتأمل للمسار الحداثي النهضوي بأوروبا، سيجد أنّ الفكر الغربي استطاع انّ يتجاوز ميتافيزيقيته الحالمة، ساع إلى تحجيم وتقزيم دورها، من خلال إرساء ثقافة عالمة تكون بديلا عن سلطة الإكليروس الكنسي، هذه الثقافة التي تقوّت بظهور تيّارات حداثية كـ " الماركسية" و "البنيوية" و" علم الاجتماع" و" الفلسفة الحديثة"...إلخ، والتي تتأسّس على منطق النقد الذاتي الذي التزمه الفكر الأوروبي كتمكين خلاّق(4).

 أمّا في العالم العربي، وعلى صعيد تماثلاته الثقافية المتداخلة والمتصارعة، لا زال الحاضر مشدودا إلى الماضي في علاقة تعبّدية، بحيث" لا يمكن أن تقوم للإنسان العربي قائمة ما دام لم يدرك أنّ أوّل عائق يقف أمام تقدّمه، هو تشبّثه بتعاليم دينيّة باتت متناقضة قلبا وقالبا مع روح العصر"(5). ولا أعتقد انّ حلّ هذه المعضلة سيكون بالحلّ اللائكي ـ الذي يرى أصحابه أنّه لا مجال للتطوّر والتحديث بما أنّ المرجعيّة الدينية لا زالت جاثمة على عقولنا وحريّاتنا. لذلك يطالبون بخلق قطيعة معرفية مع الدين ـ وذلك لأنّ نفي الدين هو عملية مخسورة سلفا، مثلما حدث مع الفلسفة الوضعيّة خلال القرن 19م، كما أنّ حديثالائكيّا كهذا في فضاء إسلامي ـ لا زال ينظر للدين معرفيّا على أنّه المؤسس للكيانات البشريةأنثربولوجيا، كما أكّده مؤرخوا الأديان مثل" مرسيا أيلياذ" و"بيتازوني" و" دوميزيل" وغيرهم ـ يعدّ ضربا من المستحيل، إنّ لم نقل بأنّه عملية لا معرفية أصلا، وبالتالي فالدين ممرّ إجباريّ لكل نقد يستهدف الذات الثقافية ويسعى إلى تأريخها. فـ " من لا يعرف من هو آت لا يعرف إلى أين هو ذاهب" تبعا لحكمة" قرامشي".

 و على الرغم من أنّ روّاد النهضة العربية قد استوعبوا هذا المنطلق للتغيير جيّدا، إلاّ أنّه لم تتوفّر لهم الوسائل المعرفية اللازمة(6)، فاكتفوا بتطويع المفاهيم الدينية لاحتياجات العصرمطالبين بضرورة فصل الدين عن الدولة**\***، إذا ما كان المسعى هو خروج الأمة الإسلامية من تخلّفها. وهو الأمر الذي أدّى إلى دخولهم في صدام فكري مع قوى الإسلام السيّاسي**\*\***واصفيهم بالملاحدة(7)، ومشرّعين لأنفسهم حقّ الاجتهاد الفقهي، الذي تحوّل إلى مرجعيّة مؤسساتية للدولة، بحيث يمكن لأيّ كان أن يعثر على مبتغاه في النصوص التراثية.

 ومن هذا المنطلق يصبح اللجوء إلى باب " الاجتهاد" حلاّ في حالة صمت المصادر القديمة أو خوائها، ولكن ـ لا أعتقد ـ أنّه أمام لانهائية المشاكل والأزمات التي يتخبّط فيها الإنسان العربي سيكون" الاجتهاد" قادرا على استيعابها وحلّها، وذلك لأنّ " المجتهد" أوّلا وأخيرا هو في خدمة الأصولية، مع ذلك الفارق الجوهري ما بين الاثنين#.

 إن في عودة " المجتهد" إلى مدوّنة " علم التفسير" يستقي منها شواهده وبراهينه، لأكبر دلالة على محدوديّة امكاناته ، وتقزّم قدراته التأويلية، وضعف آلياته التحليلية، بما يخلق قطيعة ما بين المؤول وماضيه و حاضره. " فهل يمكن أن تتعايش البُنى السوسيوثقافية الموروثة التي تؤطّر العالم الإسلامي، مع روح العصر؟!فلم يعد الدين اليوم ،هو الطريق إلى العدل في واقع الناس ،بل أصبح هو الطريق لتعويضهم في حياة غائبة أخرى!كما لم يعد الصّابرون الذين يصبرون على الشدائد‘ بل أولئك الساكتين الذين ينتظرون أن يتغيّر واقعهم بطول السكوت! كما لم يعد الرسول هو صاحب الشرع الجماعي الذياحتوى كلّ الأديان، بل صار الإسلام دينا إضافيا آخر، وغاب شخص الرسول(ص)وراء أساطير إسرائلية!؟(8)

 إنّ التعويل على دور"الفقيه " في عالمنا العربي اليوم، لفهم الخطاب الديني ، والبحث عن حلول ناجعة لأزماتنا المعاصرة، نوع من الهروب، أو" اليوطوبيا الإسلامية الرّجعية التي ترى مستقبلنا الجميل الممكن قد تحقّق فقط في الماضي، الذي ينبغي علينا استعادته، وبالمقابل فقد عملت هذه اليوطوبيا الاسترجاعية على تحجيم دور يوطوبيا إسلامية أخرى ذات طابع علماني تقدّمي، ترى أن مستقبل الأمة العربية، هو من صنع أيدينا ومن صنع الأجيال اللاحقة والتي يتحتّم عليها أن تفهم ( القرآن والسنّة) وفق منطق النظرة التاريخية، معتمدة مبدأ "العقل الحرّ" المستند إلى آليات العلم الحديث. لكن هذا التيّار بقي ثانويا، وإن كان دوره مؤثّرا وفعّالا في تحريك السواكن في الثقافة العربية الإسلامية (9).

 وكنتيجة لكلّ هذان دخلت الحركة النسوية العربية مجال الدراسات التراثية الإسلامية، تنقيبا في المدوّنة الفقهيّة عمّا يكرّس تلك النظرة الدونية للمرأة ويحسب خطأ على الإسلام، والتي تشكّلتنتيجة إفرازات سياسية دينية متصارعة، فرضت وجودها عربيا باسم الشرعيّة الدينية(10). حيث عملت هذه الأطراف ـ كما سبق وألمحنا في المقدّمة ـ على تهميش وإقصاء القضية النسوية بما توافر لها من سندات أصولية تعكس صرامة النظرة الفقهية القروسطية المنافية لما جاء به الإسلام، بحيث بقيت المرأة العربية ملجومة، محكوم عليها بـ " نقصان العقل والدين"؟! بما يلزم إخفاء دورها الفقهي، ومحاولاتها الاجتهادية التأويلية، لما يتّصل بقضاياها الحسّاسة في كل من القرآن والسنّة، وخاصّة ما يتعلّق ببعض الأحاديث النبوية التي مسّها اللّبس والتحريف، وذلك ما جعل إمكانية تحقّق صحيحها من ضعيفها مهمّة شاقّة على الباحث. والتي عملت أطراف خفيّة على التباسها وعدم وضوحها خدمة لأغراضها الإيديولوجية، حتى إن لم تكن واردة صراحة في القرآن(11).

 إنّنا لا ننكرـ ولا يمكننا ذلك ـ أنّ ما تمخّض عن الخطاب الديني العبّاسي (من فتاوى تفاسير، شروحات، تأويلات واجتهادات...)، يعكس إلى حدّ كبير تكلّس الوعي الديني بجوهر الإسلام الحنيف من خلال قصور بعض الأحكام لانطلاقها من قناعات ذاتية ظرفية ، مسيّجة بتوضّعاتسوسيوثقافيةوميثولوجية عديدة، وهو الأمر الذي جعل تلك الأحكام التأويلية الفقهية تنعكس على التمثّلات والتشكيلات حول المرأة اجتماعيا وثقافيا، بما رسّخته التمثّلات التي كانت سائدة في البيئة الجاهلية (12).لأجل ذلك بات دخول الحركات النسوية مجال التأويل الديني أمرا ملحّا إن لم نقل ضروريّا.

***2 ـ الفقه النسوي المستنير والتأويل التقدّمي:***

 لقد أباح الإسلام حقّ الاجتهاد في مختلف فروع المعرفة، لكّل من أوتي قدرة وعلما وذلك بما يكفل للمؤول حريّة التفكير، واحترام الرأي الآخر. ونظرا لأهميّة وأصالة دور " العقل" في تأسيس الإيمان والهداية، ربط الإسلام ربطا محكما بينه وبين الاجتهاد، ولم يجعل الوصول إلى الصّواب ـ ناهيك عن الحقيقة ـ شرطا لإجازة الاجتهاد ومكافأته. لقد أجاز الاجتهاد الخطأ وكافأه " من اجتهد فأخطأ فله أجر"، وذلك أن الخطأ هو السبيل لبلوغ الصّواب في مجال التفكير الحرّ(13).

 من هذا المدخل( من اجتهد فله أجر الاجتهاد) دخلت الحركات النسوية العلمانية للمطالبة بإعادة التأويل العلمي للدين، بما يتماشى وقيّم الحداثة، استنادا مشروعا إلى قوله (ص)" خذوا دينكم عن هذه الحُميراء"، والذي يعكس جواز فقه المرأة، اعتمادا على عدّة علمية مفاهيميةوآليات تحليلية حديثة لتثوير الخطاب الديني، الذي يستلزم واقع الحال تاريخيته بما يقضي بنسبيّة أحكامه الفقهيّة، التي ما عادت صالحة بمضي أزيد من أربعة عشرة قرنا، وهي مدفونة في خزائن الماضي، الذي أصبح يشكّل قطيعة إبستيميّة وفكريّة مع عصرنا. لذلك" فمن غير المجدي أنّ نبحث في منظومة الفقه القديمة، عن حلول لقضايا لم تطرح إلاّ في هذا العصر"(14). كما ترى الباحثة "رجاء بن سلامة". لأنّنا قد نكون الوحيدين في العالم اليوم، من نعتقد أنّ أناسا " فقهاء" من ألف سنة، هم الذين كانوا، ولازالوا يشكّلون رؤيتنا لأنفسنا و للعالم من حولنا. وذلك لأنّ موقع الفقه من الشريعة، كموقف النحو من اللغة، يستطيع أنّ يصحّح الكلام، ولكنّه لا يستطيع أنّ يتكلّم نيابة عن الناس أنفسهم(15).

لكن هل الانطلاق من واقع النسبيّة التاريخيّة للنص القرآني ـ كما تنادي النسوية العلمانية ـ سيسهّل مهمّة تصحيح المدوّنة الفقهيّة وغربلتها من تلك الأخطاء الجسيمة، التي أسهمت في تدنّي مستوى المرأة، ما دامت أيّ محاولة لإنكار السيّاق التاريخي، أو مقرّرات النص القرآني، لا يمكن أنّ تؤسّس فكرا دينيّا جديدا وعلاقة حديثة بالدين؟!!

 إنّ الزعم بأنّ " القرآن" كتاب علم وتاريخ، ادّعاء مريب ينكره القرآن ذاته، ولا يمكن تمريره إلاّ في ثقافة لا تميّز بين منهج العلم التجريبي القائم على المشاهدة والتجربة، وبين منهج الخرافة القائم على الخداع الشفوي، كضرب الرّمل، وتسخير ملوك الجنّ، وأعمال السحر والشعوذة، وغيرها. والحقيقة أنّ ما أصاب الأمّة من تخلّف مُريع، لا يعكسه شيئا أكثر وضوحا من منهجنا الأسطوري في تفسير نصوص القرآن.(16)

***أـ تفكيك مؤسسة الفحولة (رؤية في المثلية الجنسية):***

 كأول عتبة قرائية ندخل عبرها فضاء الخطاب النسوي لـ ( د. رجاء بن سلامة) في كتابها الموسوم بـ " بُنيان الفحولة ـ أبحاث في المذكّر والمؤنّث"، هذه العنونة الإشكالية التي تضعنا في مواجهة شبكة مفاهيمية معقّدة، بما تشّعه من جدل دلالي بين الماضي والحاضر، تصهّرهما الكاتبة في بنية عنوانية متراصّة كبنيان صلب، تتجاذبها قوتان متعارضتان قيميّا ومفاهيميّا هما: " الأصالة" بما يوحي دّال" الفحولة" التراثي، و" المعاصرة" بمستحضره دّال "البُنيان" الذي يجذرّ معاني العمار والحضارة والتطوّر.

 إذا عبر هذه العتبة الإشكال تأخذنا الكاتبة إلى حيث يحسبه الظمآن ماء ولكنّه ليس بماء!إذ تسقط في أسر الطرح الكلاسيكي للثنائية الحدّية ( ذكر/ أنثى، رجل/امرأة، قوي/ضعيف...إلخ) والتي ثار عليها جيل النسوّيات العلمانيات فيما بعد، واعتبرنها من الطرق التقليدية في مواجهة التراث، رغم أنّنا لا ننكر الدور الهّام لتلك الكتابات التي تبهر قارئها بحدوسهااللامعة، وجرأتها المباغتة، رغم السيّاق التاريخي والاجتماعي والديني الذي كان مناوئا في أغلب الأحيان(17).

 تشتغل الكاتبة على إشكال" الفحولة" في التراث العربي كمنظومة سلطويّة أصوليّة تتمأسّس عليها أنظمة العلاقات الاجتماعية، ويتداخل عبرها السيّاسي والثقافي والفكري والديني، وتتحدّد بموجبها الأدوار الجندرية للجنسين، بالتواطؤ مع "فقه ديني" فوارقي، افترض لنفسه سلطة تفسير النص على غير كلام النصّ! فالفقه في واقع أمره، لا في حقيقة دوره، انحرف عن وجهته استجابة لإرادة عليا تحرّكه وتدير شأنه، ليرسم المجال السياسي والفكري والسوسيولغوي، بما يتوافق ومشيئة السلطان!(18)

 ولأنّ أي شكل من أشكال السلطة يرتبط بما يقتضي ضربا من الطاعة والمراتبيّة حسب تعريف (ميشال فوكو):إنّها القدرة على التأثير في الأشخاص، ومجريات الأحداث باللجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح ما بين الاقناع والاكراه، بما أنّها واقعة اجتماعية، تنكشف لنا طبيعتها كعلاقة (مع)، وليس مجرّد قوّة مسلّطة (على). لذلك تعدّ احدى الوظائف الأساسية لتنظيم المجتمع (19).

فهذه الوظائفيّة المجتمعيّة، تمنح مناسبة مميّزة لالتقاط منطق الهيمنة الممارسة باسم رمزي معروف، ومعترف به من قبل المهيمن، على المهيمّن عليه(20). لأنّ مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنّها محايدة، وهي ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطاب يهدف إلى شرعنتها، ناهيك عن دورالنظام الاجتماعي الذي يشتغل آلة رمزية داعمة لنفوذها، ومرسّخاللبنيّة التي يتأسّس عليه تقسيم الأدوار الجندرية للجنسين. وعلى هذا الأساس قام (بُنيان الفحولة) المرتبط بنفوذ الجهة الموجّهة و المدعّمة لخطاب الهيمنة.

 من هذا المنطلق تصبح مؤسسة ( الفحولة) هي الحارس الشرعي والأمين على إعادة إنتاج خطاب الماضي، والحرصعلى استمراره في الوعي الجمعي للأمة، بما يرسّخ هيمنتها والتي تتبدّى عبر أشكال خطابية متنوّعة من أخطرها ذلك الخطاب الجنسي التمايزيالفوارقي الذي رسّخ منطق النظرة الثنائية الحدّية في مقاربة قضايا المرأة العربية.

 ورغم ما تحاول بعض الدراسات النسوية ترسيخه في وعي القرّاء، من مجانبة ذلك التحليل القائم على النظرة الثنائية الحدّية، لكونه يتعارض شكلا ومضمونا مع منطق التحليل العلمي للظواهر، إلاّ أنّني أرى أنّه من الغريب، أنّ نتجاوز مبدأ الفطرة الإنسانية التي فطر الله الكون بموجبها (السماء/الأرض، الليل/ النهار، الظلمة/ النور، الجنة /النار، الثواب/ العقاب...إلخ)(21)! ألم يقل سبحانه وتعالى:" سبحان الذي خلق الأزواج كلّها ممّا تُنبت الأرض"(22)؟!

 إذا يتّضح من عنوان الكتاب ( أبحاث في المذكّر والمؤنث) سيطرة هذه النظرة الثنائية الحدّية، رغم ادّعاء الباحثة مجانبتها، ولذلك فهي تقترح على قارئها مؤسسة بديلة عن مؤسسة (الفحولة) و تقف منها في الطرف النقيض ـ حسب زعمها ـ وهي مؤسسة كفيلة بإعطاء المرأة العربية بعضا من حقوقها المسلوبة ـ إن لم نقل كلّها ـ إذا ما تجرّدت من سيطرة " الثنوية الجنسيّة" المرسّخة للتمايز ما بين الرجال والنساء، وهي مؤسسة " المثلية الجنسية"(23).

 بهذا الطرح الجرئي والحسّاس تجوب( د. رجاء بن سلامة)منعرجات حذرة في الإبستيميّة الإسلامية منقّبة في القرآن والسنّة والشريعة والفقه، وهو ما يطرح إشكالية صياغة خطاب معرفي يسعى دوما للانفلات من وصاية المرجعيّات الدينية، غير أنّ هذه الممارسة ذاتها قد تصوغ الذات الباحثة بوصفها فضاء صراعيّا إشكاليّا ينطوي على العديد من التوتّرات الحادّة ما بين الذات وموروثها من ناحية، وبينها وبين آنها الثقافي واللغوي من ناحية أخرى(24).

تحفر الباحثة ـ بما أوتيت من عدّة علميّة ومفاهيمية ـ في الأدبية العبّاسية، عمّا يشكّل مرجعيّة تأسيسيّة لكتابها هذا، والغريب في الأمر، أنّها تستوقفنا ـ حيث لم نكن نتوقّع ذلك ـ على كتاب " الأغاني" لـ " للأصفهاني"، والذي عُرف تزيّده في كثير من مرويّات أخباره، لتقدّم لنا مثالا لشاب مثليّ أمرد يعمل مطربا في مجالس الخلفاء، عُقب لمّا أفُتضح أمره، لأنّه خالف النظام الأخلاقي، وخرج عن عرف " الثنوية الجنسيّة" المترسّخة بسلطان الفحولة(25).

 ولا تكتفي الكاتبة بهذا، بل تمضي لرصد مزيد من الأدلّة الداعمة لمشروعها التقدّمي هذا! وتضرب لنا مثلا بقصة الشاعر( أبو نوّاس)، وما شاع عن مثليتّه\* إلاّ أنّه لم يرتدع دينيّا!؟. وكأنّها تتخذه حجّة لتسويغ مطلب " الجنس الثالث" كحلّ بديل عن " الثنوية الجنسية" التي رسّخت هيمنة الرجل على المرأة ـ فيما ترى ـ ولا تقف عند هذا الحدّ من تكديس الأدلة، بل تقدم لنا دليلا آخر ولكن هذه المرة من القرآن عينه، وهو" غلمان الجنّة" لتقول:" فرغم أنّ القرآن يحرّم بشدّة المثلية الرجالية، فإنّه وعد الصّالحين من الرّجال بـ (ولدان مخلّدين)، يتولون خدمتهم... لا شكّ أنّ هذا ممّا يدعّم الهيمنة الذكورية في الدنيا والآخرة، بما يؤكد أنّ (النص المقدّس)ذاته يحدث شرخا داخل الصّرح التيولوجي للنظام الجنسي الثنوي"(26). وهو الموقف نفسه الذي ذهبت إليه كثير من النسويّات، بحيث اعتبرن أن النهي عن إتيان الرجال مرتبط بمدى الإعراض عن النّساء.

 ولكن هل شرعنة نظام (المثليّة الجنسية) سيحلّ مشاكل الاختلاف ما بين الجنسينكما ترى الكاتبة؟! ألم يقل سبحانه وتعالى:" وأنّه خلق الزوجين الذكر والأنثى"(27). وقال أيضا:" ومن كلّ شيء خلقنا زوجين لعلّكم تذّكرون"(28)؟؟!لقد أثبت الكلام الإلهي في أكثر من آية وسيّاق، أنّ مبدأ الزوجية /الثنوية الجنسية، لا ينطوي أبدا على تمييز ولا على تفضيل طرف من الطرفين على الآخر، بما أنّ ظهور الموجودات لا يستقيم، إلاّ بحضور زوجي يحكم مملكة النبات والحيوان والإنسان(29).

 ثم ماذا حقّقت الحركات النسوية الغربية من نتائج ملموسة، فيما يرتبط بحقوق المساواة ما بين الجنسين، جرّاء مطالبتها بحماية حقوق "المثليين جنسّيا"، على الرغم ممّا حقّقته من قطيعة إبستمولوجية مع الدين والتراث؟؟!إنّني لا أرى إلاّ أن الكاتبة أوقعت نفسها في أسر منطق النظرة القطبية الأحادية، والتي تعالج الظاهرة بإلغائها، وذلك لأنّ " الجنس الثالث" تقليص وإلغاء للأدوار الجنسية، بما يترتّب عليه من نسف لمؤسسة الزواج، وتهديم لكيان الأسرة، التي تؤدي بدورها إلى إلغاء مبدأ " قوامة" الرجل على المرأة في الإسلام، بموجب قوله تعالى:" الرّجال قوّامون على النّساء، بما فضّل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم" (30).

 وفق هذه الاستراتيجيّة التفكيكيّة، تسعى (د. رجاء بن سلامة) جاهدة، لتبرير ما لحق (النص القرآني) من زيف وتحريف بخصوص شرعيّة هذه المؤسسة الاجتماعية الجديدة: "مؤسسة المثليين جنسيّا". و لكن لا أعتقد أنّ الحلّ سيأتينا هكذا، برؤيا غائمة وضبابيّة، كونها تخلق قطيعة معرفيّة ـ أصلا ـ مع مبادئ الحركات النسوية التي تأسست عليها. ثم لو استقامت الفطرة الإنسانية بوجود أحد الجنسين ـ سبحانه وهو على ذلك قدير ـ لكان خلق جنسا واحدا؟!

ـ ثم هل يمكن أنّ نعوّل على هذا المطلب كحقّ بالهوّية، أمام إشكالية التداخل ما بين هويّة الكاتبة العربية فيواجب الدّفاع عن دينها( الدين كهويّة)، وبين دفاعها عن هويّتها الذاتية(هويّة الذات الكاتبة)؟!

ـ وهل تمكّنت الباحثة ـ بهذا الطرح الجريء ـ أن تتملّص من أسر تلك النظرة الثنائية الحدّية؟

ـ لماذا يصبح الحديث عن حق " المثلية الجنسية" مشروعا، كلّما كان الوضع السيّاسي مهزوزا ومرتبكا؟

ـ ماهي المكتسبات التي ستحقّقها المرأة العربية، من وراء سنّ مواد دستورية تحمي مصالح وحقوق المثليين جنسيّا؟؟

ـ وأخيرا ماذا تعني" البنجنسية" أمام ما تعانيه نصف نساء العالم اليوم من أميّة، وفقر و مجاعة وحروب وأوبئة... ماذا تعني " المثلية" أمام ما تتعرّض له نساء جنوب لبنان، والعراق، وسوريا وفلسطين من انتهاكات....؟؟!

***ب ـ النسوّية العلمانية وتـمزيق الحجـــاب:***

تتخذّ الكاتبة من مناقشة شرعيّة مؤسسة " الجنس الثالث"، كسبيل لدخول مؤسسة أصولية أخرى تسندها وتفعّل أدوارها " مؤسسة الفحولة" وهي "مؤسسة الحجاب"، مستثمرة لذلك عدّة مفاهيميّة حديثة. تقول: " أتحدّث بها عن (الحجاب) بمفاهيم لا ترد عادة في الخطاب التفسيري والمعيّاري المحيط بـ (آيات الحجب)؛أيّ بجهاز نظري يمكّننا من إحلال (الحجاب) بشتّى معانيه في إطار من البُنى العلائقية الاجتماعية"(31). والغريب في هذا الطرح النسوي، أّنّ الباحثة تتّخذ من ميثاق" حقوق الإنسان" مرجعيّة تنطلق منها لإحقاق حقّ المرأة العربية في الإسلام، وتسقط ذلك على " النص القرآني"، بحيث يصبح كلام البشر مرجعا لكلام الله ـ عزّ وجلّ ؟؟!.

 تتصدّر الباحثة كلامها بسؤال تراه اختلافيا، رغم كثرة تداوله عبر المدوّنة النسوية، لتقول: ما مدى خدمة (شريعة التحجّب) لحقوق المساواة ما بين الجنسين؟ ومن دون أنّ تقدّم لنا إجابة تمضي قـُدما، مفنّدة كلّ ما في (النص والسّنة)، جاعلة سياق (الحجاب) عرضيّا. وهي ـ في ذلك ـ كغيرها من النسويّات الإسلاميات، تربط (آية الحجاب) في سورتي" النور" و" الأحزاب" بسياق تاريخي عامّ.

ويتمثلالعامل التاريخي في ربطها نزول(الحجاب) بسياق خاصّ، وهو " زواج الرسول(ص) من السيّدة زينب بنت جحش"، وتروي لنا القصّة كاملة كما أوردها ( ابن سعد) في " الطبقات" وكما اتّفق عليها كثير من رواة السيرة، لا خلاف في ذلك. ولكنّها تقع في الأخطاء الجسيمة ذاتها التي وقعت فيها نسويات كثيرات**\***، عندما أقحمت البعد الديني لآيات ( الحجاب) في السيّاسي العامّ ، جاعلة من السنة الخامسة للهجرة، وهي " سنة الشؤم" بالنسبة للنبي بعد هزيمته في غزوة " أحدّ"، سببا ظرفيّا في نزول حكم (الحجاب). بحيث كانت بدايات تشكّل المجتمع المديني ، بما اقتضى تقسيم الفضاء إلى قسمين: مكان خاصّ حميمي ارتبط بوجود النّساء، ومكان عام ارتبط بتقلّد المهام والمسؤوليات جعل للرجال(32). وبهذا شرّعت القسمة الجندرية ما بين الجنسين اجتماعيا وكان من افرازاتها ( الحجاب)!

وبعد مناقشة مستفيضة لهذا السيّاق، تجزم الكاتبة القول بأنّ حكم( الحجاب) المنصوص عليه بموجب الآيات الوارد ذكرها، يقسّم إلى نوعين: (الحجاب الفضائي)، والذي جاء خاصّا بفئة معيّنة من النّساء هنّ زوجات الرسول(ص)، وإن مال المفسّرون إلى اعتباره من المبادئ العامّة للشريعة وبناء عليه تجذّرت مسألة الاختلافات الجنسيّة وتقسيم الأدوار الجندرية.

وأمّا (الحجاب الثوبي) فإنّ حكمه يرتبط بتوضّعسوسيوتاريخي آخر، وهو أنّ هناك مجموعة من سفهاء المدينة، كنّ يتعرّضن للنساء إذا ما برزن، وهو السيّاق ذاته الذي اتفق عليه أغلب المفسّرون لقوله تعالى:" يا أيّها النبيّ قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ، ذلك أدنى أنّ يُعرفنّ فلا يؤذيّن"(33).فالآية تورد حكما مشروطا بحالة بائنة وهي الخوف من الأذيّة، بما يقضي زوال الحكم بزوال حاله!

 و لا تتردّد الباحثة في هذا السيّاق ـ تحديدا ـ من رصد ما تأتّى لها من حجج وبراهين داعمة لموقفها، موضّحة أنّ حكم (الحجاب) القرآني جاء مدعّما لسنن عقائدي مترسّخ لدى العرب القدامى. ولكنّ الحقيقة أنّ فيما ذهبت إليه كإخبار للقارئ عن القصّة، هو واقع من حيث الحقيقة لأنّ كثيرا من الأحكام الشرعيّة لم تخلق قطيعة إبستيميّة مع ما كان سائدا، ذلك بسبب موافقة الحالة الجديدة للحالة القديمة جزئيا(34)، فالقرآن عندما ظهر، وجد أمامه وضعا راسخا منذ عدّة قرون، ولم يستطع تعديله. هو الأمر الذي جعل الخليفة( عمر بن الخطّاب) يلحّ على الرسول(ص) لتحجيب نسائه!

وتذهب الكاتبة للقول بأنّ ( الحجاب الثوبي) هنا، جُعل أداة تمييز تراتبي طبقي يقسّم المجتمع إلى فئتين نسويّتين هما: فئة النساء (الحرائر) الأرستقراطيات، وفئة النّساء (الإماء) البغايا، لتصل بقولها: " إنّ الحجاب إذ يميّز بين الحرّة والأمة، يحافظ على مؤسسة الزواج الأبوية، وعلى مبدأ قوامة الرجال... إنّ الانطلاق من واقع النسبيّة التاريخيّة، ومن تنزيل الحجاب في نسيجه العلائقي الاجتماعي القديم، يجعلنا نقرّ بأنّ الحجاب بنوعيه الفضائي والجسدي... مقوّم أساسي من مقوّمات الوضعيّة الدونيّة للمرأة...إنّ المرأة في مجتمع الحجاب ليست ذات كرامة؛ أيّ ليست غاية في حدّ ذاتها، بل هي وسيلة لتنميّة رأسمال الرّجال المادي والرمزي"(35).

 تقع الكاتبة في كثير من المغالطات جرّاء هذا الفقه النّسوي العلماني ولعلّ الباعث على الرّيبة في تحليلها لهذا السيّاق التاريخي، هو جعلها نزول حكم (الحجاب)، كان بإيعاز من سيّدنا (عمر بن الخطّاب)، الذي كثيرا ما عُرف بمواقفه النبيلة، في نصرة المرأة**\***فبدا وكأنّه إكليروس إسلامي ينطق بلسان الله تعالى؟!هذا من جهة، ومن جهة أخرى بدا موقف الرسول (ص) هنا سلبيّا في المسألة. إذ لو كان حكم (الحجاب) موجودا من قبل، بما يبرّر انتباه (عمر) السريع للظاهرة، فكيف لا يكون ـ من منطلق الأسباب ذاتها ـ مبرّرا لانتباه الرسول (ص)، وهو الأولى بالغيرة على نسائه وأعراض المسلمين من (عمر)؟!

 لقد جعلت الكاتبة (النص القرآني) نص طبقي بموجب فهمها آية الأحزاب في قوله تعالى" ذلك أدنى أنّ يُعرفن فلا يؤذيّن". لأنه سبحانه ـ حسب فقهها ـ جعل (الحجاب) حماية للنساء الأرستقراطيات على حساب فئة أخرى منبوذة، بما يرسّخ دلالة التسامح مع الجواري والإماء في الفاحشة. مع أنّ الشرع بائن في هذه المسألة ولا يستدعي تفقّها نسويّا جديدا!! قال تعالى: " والزانية والزاني فأجلدوا كلّ واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين"(36). ثم كيف ـ سبحانه ـ يسنّ تشريعا يحمي به فريقا من البشر ليظلم به الفريق الاخر؟ تنزّه الله عن مثل هذا. وأمّا أذيّة المنافقين للنساء، والتي جعلتها سببا لنزول حكم (الحجاب) فإنّ ذلك يقضي ـ حسب زعمها ـ بانتصار موقف المنافقين على منطق العدالة الإلهية؟!

 لقد وقعت الكاتبة (د. رجاء بن سلامة)، إزاء هذا التأويل الحداثي في مغالطات تاريخيّة ومعرفيّة جسيمة، متزيّدةبتخريجاتها الفقهيّة النسوية، خصوصا عندما نربط سياق كلامها هذا بنبرة دفاعيّة حماسيّة، عمّا أحدثه روّاد جيل النهضة العربية، من قطيعة فكرية ومعرفية مع الخطاب الديني فيما يتعلّق بمؤسسة (الحجاب)، مذكّرة بدعوة (قاسم أمين، الطهطاوي، الطاهر الحدّاد) بوجوب (سقوط الحجاب)/ السفور.

والغريب في هذا السيّاق، هو لماذا كلّما حان الحديث عن الحضارة والتطوّر، إلاّ وطُرحت مسألة (السفور)؟! الأمر الذي يجعل من مؤسسة (الحجاب)، مجرّد شعار إيديولوجييتكئ عليه روّاد الإصلاح، لتبرير غاياتهم العلمانية المقنّعة بغطاء الدين!! وإلاّ ما الدافع إلى اتخاذهم في بدايات عصر التنوير من قوله (ص): " النساء شقائق الرّجال" مبدأ رئيسا بما يبثّه في النفوس من تساو وتكاتف ما بين الرجال والنساء للنهوض بالأمة، الأمر الذي يقضي بخلع (الحجاب). ولكن بمجرّد أن أرست الدولة الحديثة معالمها بما انعكس على العلاقات الاجتماعية من مشاركة ما بين الجنسين، مال الخطاب التوجيهي الاصلاحي إلى نبرة الوعيد والتهديد، وأصبح شعار المرحلة الجديدة، عملا بالقاعدة الفقهيّة " درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح". بما يلزم الفصل ما بين النساء والرّجال والعودة من جديد إلى (الحجاب)؟!(37).

 تصل بنا الكاتبة إلى ختام نظرتها حول هذه القضيّة، مؤكّدة أن (الحجاب) الذي تمزّق بتضاؤل حجم مؤسسة المقدّس التي تسنده، ليصبح (زيّا إسلاميّا) مُفرغا من دلالاته القيميّة الشرعيّة فـ (الحجاب) بالمغرب العربي الكبير، أصبح يقوم بوظيفة هنداميّة، تشتغل سيّاسيا باسم الدين(38). وبالتالي فهو علامة ظاهراتية (من خلال وعي متجسّد عبر الجسد النسوي)، يمايز ما بين عالم النّساء/ الحريم وعالم الرجال، بعدما كان تمييزا طبقيّا ما بين الحرائر والجواري في العصر الإسلامي الأوّل.

 وتواصل الكاتبة قائلة: إذا كان الهدف من فرض (الحجاب) على النساء، هو اخلاء للفضاء العامّ من الرّغبة/ الشهوة، ونشر نوع من الأخلاق الصفوية، أفليس من شأن هذا المشروع أن يبوء بالفشل، بما أنّ حجاب المرأة يختزلها في الجانب الأنثوي، ويصبح (الحجاب) علامة ردع ومنع وتحريم، لكلّ من تسوّل له نفسه النظر إليها... إنّ هذا المنطق يؤجّج الاختزال والإلغاء(39)؟! ولنقف هنا على عبارة قولها " اخلاء للفضاء العامّ من الرّغبة". وبكلّ موضوعيّة لا أعرف أين وجه الخلل في هذا، بما أنّه يحمي النّساء ويصون كرامتهنّ، بما ينتج عنه من حرمان للرجال من التمتّع المجّاني بمفاتن النّساء، كما تقول؟!

 هكذا يخلق خطاب (د. رجاء بن سلامة)الفقهي، قطيعة معرفيّة مع حكم (الحجاب) ذاته قبل أن يشكّل خطابا صراعيّا على مستوى الكتابة النسوّية ، باعتبارها نضالا مستميتا ضدّ كلّ محاولات الإلغاء والتهميش من جهة، وبين ضغوطات الأنا الثقافي والاجتماعي والعقدي باعتبارها / الكاتبة جزء أصيل من تلك البنية المعرفيّة القيميّة. ناسفة كلّ دلالة بإمكانها أن تشتغل تشريعا إلهيا تقضي بحكم (الحجاب) المطلق، المرتبط بفعل الأمر الملزم بالإصغاء والامتثال لقوله تعالى: "يا أيّها النبيّ قل ..."، ولقوله (ص): " من رغب عن سنتي فليس منّي" بحيث تشمل سنّته، (نساء المسلمين) جميعا، والحكم العّام هنا يشمل أيضا الحكم الخاصّ (زوجاته)، لاشتراكهن في نوع الجنس/ المؤنث.

وسنحاول فيما يأتي أنّ نقترح بعض المحاولات التأويلية للرّد على خطاب الكاتبة، ومن المنطلق الفقهي ذاته عملا بقوله تعالى" وإنّه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد"(40). وفي النص القرآني ما يسوّغ مشروعيّة (الحجاب).

إنّ المتأمل لقصة سيّدنا ( يوسف) عليه السلام، سيجد الجواب الشافي والكافي لحكم (الحجاب). فــ (يوسف) الذي فتن نساء المدينة الأرستقراطيات " قال ربّ السجن أحبّ إليّ ممّا يدعونني إليه، وإلاّ تصرف عنيّ كيدهنّ أصب إليهنّ وأكن من الجاهلين"(41)، قياسا على فتنة النساء للرجال في حكم الحجاب، بما يقتضي واقع الحال التواري والاختباء؟!ثم أليس في اختيار النبيّ (يوسف) للسجن المّادي، إلا دلالة تقييد للفضاء العامّ من الرّغبة التي ألمحت الكاتبة إليها بجعلها علّة حكم (الحجاب) على النّساء دون الرّجال، ما دامت النتيجة في الحالتين واحدة؟؟! بما يقضي أن سجن المرأة في الحجاب ـ كما تسمّي ذلك النسويّات ـ يحدث تشاكلا دلاليا ومعرفيّا وقيميّا بسجن (يوسف)؟! ترى أيّهما أكثر وحشة وظلمة و وحدة... ؟ هل السجن الماديّ الذي اختاره النبيّ مرغما لدفع الأذيّة، أم السجن الرمزي للمرأة في قطعة من قماش خفيف أصبحت اليوم شركات الملابس النسائية تتنافس في تقديم الأحسن منه والأجود للمرأة المسلمة؟!!

 ولأنّ الفتنة مرتبطة بقيميّة جمالية، فسأعرّج على المدوّنة الصوفية، لأجعل من الخطاب العرفاني أكبر حجّة لتسويغ حكم (الحجاب). ولعلّ من الغريب أنّ تكون جلّ الحركات النسوية الإسلامية قد خرجت من معطف الشيخ الأكبري" محي الدين ابن عربي" كمرجعيّة معرفية ولكنّها لم تقف على تحليله لدلالة التحجيّب، والتي خصّ الله بها النساء دون الرّجال، لكمال شهود الحقّ فيهنّ ؟!!(42).

 لقد خصّ ذاته ـ سبحانه ـ بالاحتجاب، وجعل التحجيب علّة حضوره تعالى في مخلوقاته قال " ألا فلينظروا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبيّن لهم أنّه الحقّ". ولأنّ المحبّة جُعلت أساس العلاقة ما بين العبد وربّه، فإذا أحببناه عرفناه، وعلّة احتجابه جماله ـ سبحانه ـ الذي يتجلّى في خلقه، وكذلك علّة تحجيب النساء لتجلي الحقّ فيهنّ(43) حسب قوله (ص) عندما سئل عن محبّته النّساء فقال" لتجليّ الحقّ فيهنّ".

 وكذلك جُعلت ( الذات الإلهية) مؤنثة، لتؤكّد ما جاء به كلام المصطفى (ص)" حُبّب إليّ من دنياكم ثلاث: النساء والطيب وجُعلت قرّة عيني في الصلاة"، من تظافر دلالات المؤنثّ في (ثلاث النساء، قرّة عيني، الصلاة ) ليهيمن التأنيث على صيغة الحديث، مع تسبيق مقصود للفظة (النساء)ليغلّف السيّاق كلّه بدلالات النسوي وسيطرته، وهذا ما جعل الشيخ الأكبري يقول: " شرف التأنيث المُتجلّى في اطلاق الذات على اللّه واطلاق الصفة وكلاهما لفظ التأنيث، هو جبر لقلب المرأة الذي يكسره من لا علم له من الرّجال بالأمر"(44).

 وسأختتم كلامي بهذا التساؤل: ما الذي يضمن خصوصيّة للحركات النسوية العربية التي تشتغل من داخل مؤسسة الثقافة الإسلامية، إذا كانت تنادي بخلق قطيعة معرفيّة مع الدين، وتستند إلى قانون حقوق الإنسان؟!

لذلك أرى بأنّ النسويّات المسلمات اللواتي ينطلقن من مرجعية ميثاق" حقوق الإنسان" سيصلّن ـ حتما ـ إلى النتائج ذاتها التي توصّلت إليها الحركات النسويّة الغربية، رغم ما حقّقنه من قطيعة فعليّة مع الدين، إلاّ أنّ مطالب المساواة ما بين الجنسين، والتمييز العنصريوالعرقي لا زالت تتصدّر المطالب النسويّة الأوروبية، بما يعني أنّ الدين برئ من ذلك؟!!

 وآخرا يجب علينا أنّ نصحّح منطلقاتنا، ونتعامل بحذر شديد مع مشاعيّة فكرة الإسلام الذي يكرّس تخلّف المرأة العربية، لأنّه لا يوجد دين يحتقر النساء كالدين اليهودي، ومع ذلك فالمرأة اليهودية أوفر حظا في مسألة الحقوق من المرأة المسلمة.

***هوامش البحث:***

**\*** ذلك التحالف الذي حدث ما بين تيارين متناقضين من حيث المبادئ، ولكنّهما متوافقين من حيث المسعى وهو: اقصاء المرأة. مثل تيار الإسلام السياسي والتيّار الليبيرالي في نهاية القرن19م.

1ـ فريدة النقّاش: حدائق النّساء ( في نقد الأصولية)/ دار المدى ـ سوريا/ط1 /2012م/ص07..

2ـ لطيفة الأخضر: امرأة الإجماع/ سراس للنشرـ تونس/ 2001م/ ص 05.

3ـ حميد زنّار: فصل الكلام في مواجهة أهل الظلام /دار الساقي/ ط1/2009م/49ـ 56

4ـلطيفة الأخضر: امرأة الإجماع/ ص 04

5ـ حميد زنّار: فصل الكلام في مواجهة أهل الظلام/ ص61

6ـ لطيفة الأخضر: امرأة الإجماع/ ص05ـ06

**\***نقصد بهم جماعة الإسلام السياسي ممّن درسوا بأوروبا أمثال: قاسم امين، الطهطاوي، رشيد رضا، الطاهر الحدّاد...إلخ.

**\*\***اسم أطلقه تلميذ الشيخ "محمد عبده" وهو " رشيد رضا" على المفكّرين العلمانيين و على رأسهم: طه حسين، سلامة موسى، محمد حسين هيكل ...إلخ .

7ـفريدة النقّاش: حدائق النّساء ( في نقد الأصولية)/ ص186

# لأنّ الاجتهاد: استراتيجيّة أمّا الأصولية: فهي تكتيك وتخطيط.

8ـ علاء الدين آل رشي: إسلام بلا مشايخ ( روائع أفكار الصادق النيهوم)/ مركز الناقد الثقافي/دمشق/ 2009م/ص 224ـ 225

9ـ المرجع نفسه/ ص15ـ 16

10ـفريدة النقّاش: حدائق النّساء/ ص5ـ 6

11ـ رحّال بوبريك: بركة النساء( الدين بصيغة المؤنث)/أفريقيا الشرق/المغرب/ 2010م/ص11ـ

12ـ المرجع نفسه/ ص12.

13ـ نصر حامد أبو زيد: دوائر الخوف( قراءة في خطاب المرأة)/ المركز الثقافي العربي/ ط3/2004م/ص 06.

14ـ رجاء بن سلامة: بُنيان الفحولة ( أبحاث في المذكّر والمؤنّث)/ دار المعرفة للنشرـ تونس/ص113.

15ـ علاء الدين آل رشي: إسلام بلا مشايخ/ص06.

16ـ المرجع نفسه/ص217.

17ـ هالة أحمد فؤاد: ورقة مبدئية لرصد بعضا من الانجاز النسائي العربي في المجال المعرفي/ أعمال ملتقى " المرأة والذاكرة"/ يوم 23ـ 08ـ 2007م/ص 02 ـ 03.

18ـ يُسرى مُقدّم: الحريم الّلغوي/ شركة المطبوعات للتوزيع والنشرـ لبنان/ط1/ 2010م/ص11

19ـ ميشال فوكو: المعرفة والسلطة/ تر: عبد العزيز العيّادي/1994م/ص43.

20ـ بيار بورديو: الهيمنة الذكورية/ د. سلمان قعفراني/ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت/ط1/ 2009م/ص16.

21ـ نزهة براضة: الأنوثة في فكر ابن عربي/دار الساقي ـ بيروت/ط1/2008م/ص14.

22ـ القرآن الكريم /سورة يس/ الآية 36.

23ـ رجاء بن سلامة: بُنيان الفحولة/ ص29.

24ـ هالة أحمد فؤاد: ورقة مبدئية لرصد بعضا من الانجاز النسائي العربي في المجال المعرفي/ص 1ـ 2.

25ـ رجاء بن سلامة: بُنيان الفحولة/ ص26.

**\***لقد عاش (أبو نوّاس) مطاردا من طرف السلطة الدينية السياسية، وأمضى فترة طويلة مستبعدا عن مجتمعه، ليرتدع أتباعه من المجّان في بيئته آنذاك. لكن معاقبته لم تزده إلاّ اصرارا على تمسّكه بمبدأه.

26ـ رجاء بن سلامة:بُنيان الفحولة/ ص 27 ـ 28.

27ـ القرآن الكريم/ سورة النجم/ الآية 45.

28ـ القرآن الكريم/ سورة الذاريات/ الآية49.

29ـ نزهة براضة: الأنوثة في فكر ابن عربي/ ص14.

30ـ القرآن الكريم/ سورة النّساء/ الآية 34.

31ـ رجاء بن سلامة: بُنيان الفحولة/ ص73 ـ 99.

\*أقصد تحديدا الباحثة النسوية المغربية فاطمة المرنيسي، في كتابها الجريء" الحريم السياسي".

32ـ فاطمة المرنيسي: هل أنتم محصّنون ضدّ الحريم؟/ تر: نهلة بيضون/ المركز القافي العربي نشر الفنك/ ط3/2008م/ص9

33ـ القرآن الكريم/ سورة الأحزاب/ الآية 59.

34ـ ألفة يوسف: الإخبار عن المرأة في القرآن والسنّة/ دار سحر للنشر ـ تونس/ط3/2011م /ص81.

35ـ رجاء بن سلامة: بُنيان الفحولة/ ص84ـ 87.

**\***عُرف سيدنا (عمر بن الخطّاب) بمواقفه المنتصرة للمرأة في أكثر من سياق، منها موقفه من تللك المرأة التي جأته تشتكي زوجها الذي أراد ان يأخذ منها نفقتها بعد طلاقها، فقال لها (عمر): له ذلك؛ بمعنى أن هذا حقّه. لكنّ المرأة تلت عليه قوله تعالى:" وإذا آتيتم إحداهنّ قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا". فقال (عمر): أخطأ (عمر) وأصابت امرأة. وكثير من مواقف أخرى.

36ـ القرآن الكريم/ سورة النور/ الأية02.

37ـ نصر حامد أبو زيد: دوائر الخوف( قراءة في خطاب المرأة)/ ص120.

38ـ فريدة النقّاش: حدائق النّساء ( في نقد الأصولية)/ ص39.

39ـ رجاء بن سلامة: بُنيان الفحولة/ ص98.

40ـ القرآن الكريم/ سورة فُصّلت/ الآية41 ـ 42.

41ـ القرآن الكريم/ سورة يوسف/ الاية33.

42ـ رحّال بوبريك: بركة النساء( الدين بصيغة المؤنث)/ص112.

43ـ المرجع نفسه/ ص112.

**الأستاذة : ناديـــــــــــة خاوة**

**جامعة محمد الشريف مساعدية ـ سوق أهراس**